SINAI Journal of Applied Sciences 9 (1) 2020 089-104

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY iThenticate Professional Plagiarism Prevention

SINAI Journal of Applied Sciences

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

INDICATORS AND DETERMINANTS OF FOREIGN TRADE BETWEEN SAUDI ARABIA AND IRAN

Hemat M.E. Mahdy[1] and T.M. Hassanein[2]

1. Dept. Econ. and Political Sci., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt.
2. Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 05/01/2020
Revised: 30/03/2020
Accepted: 27/04/2020
Available online: 02/05/2020

Keywords:
Saudi economy,
iranian economy,
gulf cooperation council states.

ABSTRACT

Through the previous presentation and at the end of the research, it is clear to us through the Clements of convergence and dissonance in Iranion-Gulf relations in the khatami-era from 2005-1997 has nessed a convergence in their areas on nor malization of relations in different fields starting from the economic fields them political and the development was re flecked in relationships in a range of Gulf reactions which began to take the form of natural relations between the Gulf and Iranian sides which didn't exist before. The nature of rapprochement has been decided on from highest levels and through various visits. The oil issue clearly influenced the process of convergence. Sothot these relations culminated in the security agreement between the two poles of the Gulf-2001. The Arabian – Saidoa Arabia and Iran represent the beginning of a new and distinguished stage in the Arabian Gulf Iranian relations in general and especially the Saudian Iramien relations. On the other hand, the factors of dissonance which cemes first and foremost the Iranian Emerates (U.A.E) dis Duet, which is the is lands of the United Arab of Emirates which are dominated by Iran. The sectarian differences did not follow the path of rapprochement despite the effects of some differences by some of the Gulf states specially the whited Arabian of Emaretes. U.A. Eabaet progress in the process of convergence because the Saudi Arabia was shoving inafasrpace lowerds the reaproachrent of the linear line of Iran. But developments in the region regarding ding the situation in Iraqafler the Occupation and developments in the iranem nuclear programhaue led to the fluctuation of the Iranian Gulf relations. So convergence is no longer easy in the height of the variable of successiue changes surraurding the politicalarema in the area. The future of the Iranian-Gulf rapprochement depression Iranian Saudi moves as they are the Gulfs most under standing poles for the importance of convergence. They should imitate the deepening and development of rapprochement to include all political, economic, social and cultural fields, despite some difficulties. Iram must realize that reapprochement is clepended on solving problems and notal the expense of any other country. It is expected that the future scemario liell be the Iranian-Culf relations based on the contimous consultation between the two parties on the issues in colved iuth the imstitutiona lization of thesemteractions through the establishment of joint commiltees meet periodically and exband cooperation in the field of security suclas com bating terrorism and crime orgamization and the military field to ensure freedom of navigation in the Culf and maintain Security and stability there in But the rapid sevelopments in and arawrd the region are alarming and threaten the whole region especially with regard to the Iranian nuclear program.

*** Corresponding author: E-mail address:**
https://doi.org/10.21608/SINJAS.2020.86434
© 2020 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

المقدمة

تتمتع دولة إيران بخصائص جغرافية تميزها من حيث الموقع والحدود والتضاريس والمناخ وغيرها، والدور الذى تلعبه هذه الخصائص في دعم السياسة الخارجية لها، والبُعد الجغرافي لدولة إيران يُعتبر أساس الجوانب الأخرى التى تدعم وتزيد العلاقات السياسية مع أكثر من دولة، ويمكن تحديد الخصائص الجيواستراتيجية لدولة إيران كما يلي:

الحضارة الجغرافية

انشأت دولة إيران وتأسست منذ ٤ الأف سنة وهى تعتبر أقدم النماط الإمبراطورية فى شكل كيان سياسي، وهذا قبل وصول دولة الصين للدولة الموحدة المركزية، وهذا ما قاله الجغرافى كزافيه بلانهول **(أوركاد، ٢٠١٢)**، وتعتبر دولة إيران من الاستثناءات واقعية حيث أنشأت على طبيعة أرضية ذات أجواء مناخية محدده وشعب هندو- أوروبي، وتاريخ دولة إيران من الناحية السياسية إمبرياليً وقوميا في وقت وآن واحد ومنفتحة دائماً على دول العالم مثل اليونان القديمة أو اقتصاد النفط. وبالتالي فإن هذه الطبيعة هى باعثة شرعية على الفخر، وفى نفس الوقت هى مصدر للمآسي، لأن الشعب الإيرانى دائماً يشعرون بأنهم في مواجهة شعوبً وقوية معادية وعرضهم للغزوات، وبدوره عمل ذلك على تنوع الثقافات بين افراد المجتمع وذلك ما يعكسه شعارهم، الاستقلالية، الحرية، الجمهورية الإسلامية، مع وضع أولويات في خدمة الاستقلال القومي الإيرانى **(الحازمي، ٢٠٠٥)**.

الموقع

وأسم دولة إيران باللغة الفارسية جمهوري إسلامي إيراني. وإيران تعنى أرض الآريين، والاسم الذي يستخدم في السياسية رسمياً هو إيران بالرغم من وجود أسم اخر فارس وتقع إيران في غرب القارة الآسيوية.

١. حجم الدولة: تعتبر إيران من اكبر دول العالم من حيث المساحة وذلك بمقارانتها بالدول المجاورة، حيث يوجد حوالى سبع دول تجاور دولة إيران مباشرةً: باكستان، أفغانستان، تركمانستان، أذربيجان، أرمينيا، تركيا، العراق، تبلغ مساحتها ٧٩٦,١، ٦٤٧,٥، ٤٨٨,١، ٨٦,٦، ٢٩,٧، ٧٨٣,٦، ٤٣٧,١ كم^{٢} على التوالى. حيث أن كل السبع دول أصغر مساحة من دولة إيران، والاقرب إلى مساحتها دولة تركيا وباكستان الأقرب. وبالتالي فإن الاعتبارات الجغرافية السياسية أدت إلى أن تكون دولة إيران مركزاً للتوترات الاقليمية لوصول كل منهم لغايته وأهدافه أولاً: صراع باكستان وهند، افغانستان والسلام الاصولى، العراق والصراع الطائفي والعرقي، عدم الارتياح بين إيران ودول الخليج، التنافس الاقليمي بين دولة إيران والسعودية الذى يقع ضمن إطار التنافس المذهبي الديني.

٢. الالتحام الأرضي مع كل هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى إحاطة هذه لها من جميع الجوانب.

٣. تختلف كل هذه الدول عن دولة إيران من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤. وضع منطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربى غير مستقر.

من خلال السابق يتضح لنا أن دولة إيران ذات موقع جغرافي وجيوستراتيجى مميز جداً حيث أنها تنظر على كل دول الخليج من حيث ١- تشرف على الجانب الشرقى للخليج العربى ٢- تشرف على ١٢ جزيرة ٣- تشرف على خليج عمان ٤- تشرف على مضيق هرمز الذى يلعب دوراً كبيراً فى الاقتصاد الإيرانىوذلك لاسباب ارتباط مصالح دولية من خلال عبور السلع والخدمات والنفط، والنفط وهو ما يمنح دولة إيران ثقل سياسي ينعكسى على الوضع الاقليمى، فى تربط بين المنطقة الخليجية العربية ومنطقة بحر قزوين **(الكعود، ٢٠١٥)**.

تتميز دولة إيران بالبعد الجغرافى والذى يعد أهم الأبعاد فى السياسة الخارجية لها والذى بدوره عمل على إجبار دولة إيران على وضع سياسات واضحة ولا يوجد بها أى حيادية سواء الشاهنشاهي أو عقب الثورة الخمينية ١٩٧٩، حيث أتخذت معظم السياسات التوسعية وبسط النفوذ كقوة على المستوى الإقليمي يعمل لها حساب على الوضع الاقليمى والدولى، وكل هذا يؤثر على صانع القرار بالدولة الإيرانية.

وعلى المستوى الآسيوى تقع دولة إيران فى مرتبة إستراتيجية هامة جداً بالاضافة الى دول إهم العناصر وهم الجيش والظروف الاقتصادية الجيدة والتى تحتاجها أى دولة فى العالم بالاضافة إلى موقعها المتميز. ولا يوجد أى دولة فى مكانة دول إيران حيث أن السعودية أغنى من دولة إيران ولكن لا تمتلك القوة البشرية الكبيرة والظرف العسكرية لدولة إيران، وتعتمد دولة إيران على الموقع المتميز لها بجوار معظم دول الاتحاد السوفيتى واحتواء دوله بعد التفكك سنة ١٩٩١.

ولدولة إيران دوراً معلوماً فى عدد من الأوضاع: وضع غرب أسيا والخليج العربى في الجنوب والدول العربية فى الغرب وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق والجنوب الشرقي، الخليج وظهور البترول والثورات فى المنطقة العربية، وحالة عدم الارتياح في الجنوب الشرقى لآسيا عملت لدولة إيران في المنطقة دورأساسي وعسكري من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية وبسبب الموقع الجغرافي لدولة إيران يزيد من اهمية تشكيل علاقاتها خارجية وخاصةً مع السعودية **(شتا، ١٩٨٠)**.

ومن ناحية أخرى من حيث الموقع الجغرافى تمتلك الدولة السعودية موقع جغرافى متميز ممتد على سواحل

البحر الأحمر حيث لها حدود مع كل دول الخليج بالاضافة للعراق واليمن والأردن، وتعتبر السعودية من الجهة الاقتصادية من اغنى الدول بسبب البترول ووصلت حدود السعودية مع دول الجوار حوالى ٦,٧٥٠ الف كيلو متر منها ٤,٤٣٠ ألف كيلو متر حدود برية و٢,٣٢٠ ألف كيلو متر حدود بحرية، ويوجد هناك تخمة فى الحدود البرية مع دولة الأردن ودولة العراق ودولة الكويت من الشمال ودولة قطر ودولة الإمارات ودولة عمان من الشرق ودولة اليمن من الجنوب، وكذلك هناك تخمة فى حدود السعودية البحرية للمياه الإقليمية في الخليج العربي الذي يفصل بين السعودية ودولة إيران ودولة البحرين من الشرق **(شتا، ١٩٨٠)**.

لكون السعودية يوجد حولها ثلاث مضايق دولية اضطرها للعناية بدول الخليج، وخاصة مضيق هرمز الذى يعد المنفذ الشرقي لتجارة المملكة وكذلك مضيق باب المندب وقناة السويس لانها المخارج لغربية للسعودية، ويعد موقع السعودية بين القارات العالم أعطى السعودية مكانة استراتيجية لكل من قارة أفريقيا وآسيا، ولذا تلعب السعودية دور هام في سياسة قارة افريقيا وآسيا، كما أن لوجود الحرمين الشريفين على أرض السعودية جعل منها قيمة عالية.

إن وجود عدد كبير من الخصائص الجغرافية التى تتميز بها المملكة العربية السعودية بالاضافة الى العقيدة الإسلامية وسياستها الخارجية كل هذا يرجع الى موقع السعودية مما جعلها قوة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً تفوف عدد من الدول **(عبدالرحمن، ٢٠٠٤)**.

وبسبب التشابك الجغرافى والتاريخى والحضارى والاقتصادى ووطبيعة السكان وطبيعة الثقافة السياسية تأثرت علاقات المملكة العربية السعودية مع دولة إيران، ولكن لأن موقع السعودية وإيران فى المنطقة مهم الدول الكبرى فأدى ذلك لتحسين العلاقات وبعض التحولات التى شهدتها إيران والسعودية أدى ايضاً لتحسين العلاقات وتطورات دول الخليج وخروج العراق من صراع اقوى الدول.

كما نشاهد أن علاقة دولة إيران ومعظم دول الخليج العربى تسيطر عليها الروابط الاستراتيجية، لسبب عدد من العوامل أهمها النواحى الجغرافية، التاريحية، والنواحى الاجتماعية، والنواحى العقيدية وكذلك الاشتراك فى المصالح خاصة السياسية والاقتصاد لما لهما من اهمية فى ثبات الوضع الاقليمى بالمنطقة.

كانت علاقات إيران والسعودية دايماً فى صراع وذلك فى عهد البهلوى ١٩٢٦، فيما يخص القضايا المصيرية، أهم ألاسباب التى أدت إلى ذلك الاختلاف الفروق بين الآسر الحاكمة، فمن ناحية حاول الشاه رضا بهلوى لتأسيس وإنشاء أمة حديثة انطلاق من الاعلى باتجاه القاع، ومن ناحية أخرى حاول الملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢- ١٩٥٣ مؤسس ومنشأ المملكة العربية السعودية إقامة الدولة على أسس واضحة من العادات والتقاليد الدينية و وكذلك السياسية **(يونس، ٢٠٠٧)**.

وفى الفترة التى تولى فيها الشاه محمد رضا عرش دولة إيران حتى سنة ١٩٥٣ تحلت تلك الفترة فى علاقة دولة إيران والمملكة العربية السعودية بالشد والجذب فى التسنتل، وفى مارس سنة ١٩٤٤ قطعت العلاقات الدبلوماسية بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية ومع بداية سنة ١٩٤٧ تم عمل هذه العلاقات مرة أخرى، ومن ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ لوحظ تحسن علاقات المملكة العربية السعودية ودولة إيران فى معظم العلاقات، إذ عملت دولة إيران بكل قوتها لجانب مصالح الدولة الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. أما الناحية الثانية فهو أن السعودية وإيران بذلوا جهوداً كبيرة لتطوير الصناعات النفطية وهذا يعنى وجود قضايا مشتركة. وفي الفترة ٩٥٠ - ١٩٥٣ استمرت العلاقات بين السعودية وإيران على وضعها وهى الفترة التي شهدت عدد توترات الداخلية القوية جداً فى دولة إيران، وبدأت مرحلة جديدة فى العلاقات مع وفاة الملك عبد العزيز آل سعود وفى سنة ١٩٥٣ .

وعاد الشاه محمد رضا لعرشة بإيران سنة ١٩٥٣م، وتولية الملك سعود بن عبد العزيز السعودية وقد حدثت مراحل جديدة العلاقات الدبلوماسية بين دولة إيران والسعودية كانت العلاقات تنشأ حول أهم ثلاث محاور وهى السياسة الإقليمية، النفطية، وسياسة الأمن الدولى **(باديب، ١٩٩٤)**.

وخلال الفترة من ١٩٦٤إلى ١٩٧٥ تحلت علاقات دولة غيرات يالمملكة العربية السعودية بالاشتراك فى المنافسة والصداقة والتفاهم، فقد كان الشاة محمد رضا ينظر للملك فيصل انه الوحيد القادر على مواجهة جمال عبد الناصر فجاء دعم لليمن ضد عبد الناصر، ودعم السعودية وإيران المشترك لدولة لباكستان في حربها مع دولة الهند سنة ١٩٦٥ بسبب الصراع حول كشمير، وقد عمل على التقارب بين السعودية وإيران أيضاً الزيارات التي يقوم بها الملك فيصل للبلاد العربية الإسلامية، وبالرغم من هذا التقارب الشديد فلم تخلو هذه الفترة من التوترات فمصالح كل منهما تعلو عن هذا التقارب، وبسبب مواجهة التطورات المتوقعة بعد انسحاب بريطانيا من الخليج سنة ١٩٧١ ففي يناير سنة ١٩٦٨ قد قررت السعودية ضم جهودها والكويت والبحرين التعامل معاً، وفسرت دولة إيران ذلك أنه موقف عادى يضر بمصالحها بالمنطقة ووجهت الاتهامات للسعودية والكويت انهما يتعاونوا مع بريطانيا. وبسبب ذلك تراجع العلاقات بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية. وبلقاء الملك فيصل والشاه محمد رضا بهلوى بالمغرب (الرباط) سنة ١٩٦٩ وأثناء انعقاد القمة الإسلامية الأولى والاحتفال بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، يومها دخل الشاه

محمد رضا والملك فيصل يداً بيد وهذا يدول على ان الامور جيدة.

وفى السبعينيات وخلال نصفها الأول تطورت علاقات دولة إيران بالسعودية نمواً ملحوظاً فى جميع المجالات ومع هذا كان هناك ثلاث اماكن للصراع تبدو بكل وضوح وهى: **(عبدالرحمن، ٢٠٠٩).**

١-**جزر الخليج**: كانت السعودية قلقة من جراء تطلعات دولة إيران للسيطرة على الخليج من الناحية العسكرية، كما كانت ترغب في أن تعمل دولة إيران والمملكة العربية السعودية مع بعضهما من أجل انتقال هادئ للسلطة البريطانية إلى التقليديين، ومن هنا عارضت السعودية إيران بسبب جهودها للاستيلاء على جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى.

٢-**النفط**: فى السبعينيات كانت نقطة الخلاف الثانية بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية كانت تتعلق بشأن النفط. فحين كانت السعودية تقيم رابط بين السياسة الإنتاجية للنفط لديها وبين النزاع العربي مع الكيان الصهيونى كانت سياسة الشاه محمد رضا تظهر اهتمام كبير بالدعم الذي يناله من أمريكا. ولقد تعقد الحال بشكل كبير من جراء رغبة السعودية فى الاستجابة لطلب الغرب على النفط دون العبث فى القضية العربية حيث كان الملك فيصل لا يكف عن الاعلان عنها

٣-**التهديدات الشيوعية**: الشيوعية هى أعلى اشكال الحكم من ناحية الخطورة على الإنسانية وذلك من وجهة نظر ملك السعودية وشاة العرش الإيرانى. وهذا يرجع لاسباب حيث ان ملك السعودية يكهر الشيوعية لارضية الدينية اما شاة العرش الإيرانى المناوئ للشيوعية لاسس سياسية وذلك بسبب التحالف القائم بين الشيوعية وحزب توده الإيراني الشيوعي والذي شكل تحدياً خطيراً في وجه الشاه ونظامه طوال الخمسينات والستينات.

وكانت العلاقات الشاه محمد رضا مع معظم الدول العربية ذات النظم المحافظة التى تقوم على التخوف والتعاون، وبالرغم من أن نظام الشاه محمد رضا كان إلى جوار المملكة العربية السعودية في دولة اليمن وعمان، ولم تكن المملكة العربية السعودية تخفى التخوف لديها من أطماع دولة إيران التي لا تخفى في الخليج العربى ومن جيش الشاه محمد رضا الذي لا يقهر والذى اعتبرته الدعاية رابع جيش في العالم. والمملكة العربية السعودية تتعاون مع السافاك للقبض على اى شخص إيرانى هارب اثناء قيامه بفريضة الحج، بينما كان الخلاف المذهبي يحتدم في المؤتمرات الإسلامية التي دأبت السعودية على تشكيلها **(شتا، ١٩٨٠)**.

كما نشاهد أن العلاقات بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية كانت دائما فى حالة شبيه بالتحالف، فقد كان الشاه محمد رضا يسعى إلى إعادة عمل الإمبراطورية الفارسية وما يدل على سيطرة قطب واحد على المنطقة الاقليمية، وكانت المملكة العربية السعودية تعى ذلك جيداً، وبالرغم من ذلك فإن السعودية وإيران يعترفون متى تتوقف عند تلك الخطوط الحمراء التى لا يتم تجاوزها فى العلاقة بين الدولتين حين تظهر بوادر التوتر، فكثير ما كانت تحدث بعض أزمات السياسية الخطيرة بين دولة إيران ووالمملكة العربية السعودية لكن قواعد العمل السياسي كانت تقتضى المحافظة على الاستقرار الإقليمي والمصالح المشتركة بينهما فقد كانت السعودية وإيران محسوبة على الجيش الغربي، فكان بعد كل أزمة يرجع الهدوء من جديد في العلاقات.

عهد الرئيس خاتمي كما شهدت العلاقات دول الخليج مع دولة إيران تقارب اتجاه التطبيع. وهذا الامر غير طبيعى للدول الخليجية. فزيادة العلاقاتبين المملكة العربية السعودية ودولة منذ انتخاب وتولية الرئيس الإيراني محمد خاتمي سنة ١٩٩٧م. وقد توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج سنة ٢٠٠١م، بين السعودية ودولة إيران لتمثل بداية جديدة فى العلاقات الخليجية ودولة إيران من ناحية وعلاقات المملكة العربية السعودية ودولة إيران من ناحية اخرى. فدولة إيران تسعى لتدعيم مكانها ونفوذها في المنطقة الاقليمية. أما المملكة العربية السعودية فقد كانت ترى في دولة إيران شريك أساسي في الخليج للحافظ على مناخ آمن رطب في حالة فض الخلافات بين دولة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وترجع عملية التقارب والتنافر لعدد العوامل الخارجية بين دول الخليج العربى ودولة إيران، فكان تأثير امريكا أكثر وضوحا بهذا الصدد الذي يختلف بختلاف التطورات الإقليمية العالمية التي كانت داعمة للتنافر أو داعمة للتقارب، وذلك وفق مصالح الولايات المتحدة الامريكية المتنافرة مع المصالح دولة إيران.

أهمية البحث

وبلقد عملت الثورات فى الدول العربية واقع سياسي جيد تستفيد منه كل الدول وتلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية، هذا الواقع يجعل حكومات الدول تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من التجاوزات السياسية على كرامة الدول الأخرى، فالدول كما هي الشعوب ستنتفض على أوضاع ربما كان فيها مساس بكرامة الدول، المهم في الثورات العربية بالنسبة إلى الكثير من دول المنطقة الخليجية أنها قامت دون أي اى صلة بالثورة الإسلامية في دولة إيران، الأمر الذي يعنى أن جاذبية التجربة الإيرانية تراجعت وربما كان مبالغًا في وجودها.

فقراءة الدول الخليجية وبشكل خاص المملكة العربية السعودية تجمع أن دولة إيران هي الطرف الذي يمكن أن يستفيد من التغيرات فى الأحداث فى وقتها، هذا الموقف

الذي تكرر في صوت واحد ردا على ما حدث في جزيرة أبو موسي يبدو أنه رسالة مضمونها أن المملكة العربية السعودية ستعمل بطرق متنوعة مع دولة إيران يبدو أن مناورات جزر الوفاء تسعى لتأكيده.

هذا الأمر سوف يكون غير مرحب به في دولة إيران، وذلك لوجود القراءة الإيرانية التي تعمل إلى تجنب أي مواجهة مع السعودية، لأنها وفق نظرة دولة إيران الاستراتيجية سترفع من رصيد الأعداء لدولة إيران سواء في المنطقة أو في خارجها الأمر الأخر هو أن السعودية بما لها من تواجد في سوق النفط تستطيع أن تؤثر على السوق الإيرانى للنفط.

منهج البحث المستخدم

استخدمت الباحث المنهج التحليلي المقارن لاستنباط واستقراء واقع العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران وتأثير المتغيرات الإيرانية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، وكذلك تأثيره على العلاقات الاقتصادية في الوقت ذاته، وتداعيات ذلك على العلاقات السياسية في المحيطين الإقليمي والعالمى.

وسوف نتناول البحث من خلال:

- المطلب الأول: بدايات التقارب الإيراني
- المطلب الثاني: العوامل الخاصة المسببة للتقارب الإيراني بدول مجلس التعاون الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة
- المطلب الثالث: دور الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران في توجيه العلاقات بين الدولتين

المطلب الأول: بدايات التقارب الإيراني

• بدايات التقارب الخليجي الإيراني ١٩٨٩:

عرفت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى ودولة إيران عدة التغيرات والتطورات من قيام الثورة فى الدولة الإيرانية سنة ١٩٧٩م، مع الاختلاف الحادث فى نمط العلاقة بين دولة إيران ودول الخليج. فكانت هناك بعض المعالم الجوهرية التى شكلت نقاط بارزة في هذه العلاقة العامة، والعلاقة مع المملكة العربية السعودية الخاصة، وأهم هذه التغيرات التطورات:

١- حرب الخليج الاولى،اعلان مبادئ تصدير الثروة وما ادى بعد ذلك من الحرب بين دولة إيران ودولة العراق من سنة ١٩٨٠-١٩٨٨مع وقوف دول مجلس التعاون الخليجى مع دولة العراق وتأزم العلاقة مع دولة إيران،الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩م.

٢- تحسنت العلاقة مع البعد عن الخلاف بين دولة إيران ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية، حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م **(أبو جزر، ٢٠٠٥)**.

٣- السياسة المتبعة من رئيس دولة إيران السابق هاشمي رافسنجاني، ثم الرئيس محمد خاتمي خلال فترة توليه الحكم سنة ١٩٩٧، والتي حرص على التعاون مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية.

٤- الحصار الولايات المتحدة الامريكية لدولة العراق بكافة ابعاده المختلفة.

سادت التوترات قبل سنة ١٩٩٦ بين علاقة المملكة العربية السعودية ودولة إيران، وعندما تحسنت العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران أصبح من المصلحة المملكة العربية السعودية تهيئة مناخ للتقارب، لأنها كانت تعتقد أن أرباح عملية التقارب وعملية الاستقرار كانت لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجى. **(العبادى، ٢٠١٢)** وهناك بعض العوامل التى لعب الكثير فى كسر الشك الموجود بين دولة إيران والدول مجلس التعاون الخليجة عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، ومنها خروج دولة العراق من منظومة التأثير فى المنطقة الخليجية، والتحالف بين الاتراك وصهاينة، وقضايا منظمة الأوبك، وحالة العداوة بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة إيران المستمرة. فقد ادت هذه العوامل الى دفع المملكة العربية السعودية ودولة إيران إلى تأسيس وانشاء ثقة متبادلة بين الدولتين، وصول تيار المعتدلين برئاسة رفسنجاني سنة ١٩٨٩م تخلت دولة إيران عن الشعارات الثورية، وقد خفت الحدة الثورة ، وانحسرت عند تولية الرئيس محمد خاتمي عمله على إزالة التوتر في علاقة دولة إيران الخارجية. كما ان المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد وصلت او تأكدت إلى حد الاقتناع بأن أمن السعودية وأمن منطقة الخليج بشكل عام يعتمد على أساس كل دولها، وأخذت تنظر إلى دولة إيران بواقعية أكثر لما لها من قوات عسكرية وقوات نفطية وقوات سكانية واختلاف الجغرافية الكبيرة طول الساحل لدولة إيران المطل على الخليج حوالى ٣،٢٠٠ ألف كم. تمكنها من ان يكون لها دور مهم في المنطقة الخليجية، كذلك فإن المملكة العربية السعودية قدرت المواقف لدولة إيران التي كانت تتدد بالتهديدات دولة العراق المستمرة ضد الكويت والسعودية، وقدرت الوقوف لدولة إيران إلى جانب القضية دولة فلسطين ولبنان، وصول إلى إدراك السعودية وإيران لضرورة التعاون على الرغم من الاختلافات الجيوسياسية الموجودة بينهما. فانتقال دولة إيران من الشرعية الثورية التي غطت سياساتها منذ انتصار الثورة إلى شرعية الدولة، وجدت الصدا في انفتاح السياسة الخارجية لدولة إيران على العالم، وكذلك انفتاحها على القوتين الإقليميتين في المنطقة الشرق اوسطية مصر والسعودية، مما حمل في طياته انفتاحا على التحالفات الدولية لهاتين القوتين، وكان ذلك هدفا أساسيا للسياسة الخارجية الإيرانية آنذاك **(عبد المؤمن، ٢٠٠٧)**.

وفى هذا السياق، كانت مساعي تقارب دولة إيران اتجاه المملكة العربية السعودية، حيث يرى الكثير من الاشخاص المراقبين أن دولة إيران تري في إقامة علاقات جيدة بين العاصمة الإيرانية والعاصمة السعودية طهران والرياض بشكل عام أساس للشعور بالامان تجاه مخاوفهم من الوجود الأمريكان في المنطقة الخليجية، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهام امريكا المتكرر لإيران بالوقوف خلف انفجار الخُبر سنة ١٩٩٦م (الذي راح ضحيته ١٩ جندي أمريكي وجرح عدد آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه السعودية عن تأييد هذا الاتهام **(زاده، ١٩٩٦)** فكان خيار التقارب والتعاون مع دولة إيران أفضل خيار متاح أمام المملكة العربية السعودية، بعد رؤية السعودية بضرورة الوقوف ومواجهة التحديات والمتغيرات ما بعد حرب تحرير دولة الكويت من خلال بناء العلاقات مع دولة إيران على أسس أكثر قوة من قبل. وقد عبر عن هذا التوجه آنذاك سفير المملكة العربية السعودية في دولة إيران عاصم بن أحمد السموسي حيث قال: إن العلاقة بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية هي خدمة المصالح الإسلامية، وكما أنها ركناً أساسياً في منظمة المؤتمر الإسلامي يتحملان المسئولية الكبيرة لمواجهة التحديات والصعوبات التي تقف فى وجهه العالم الإسلامي في الوقت الحالى، كما قال أنه: سوف يبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية.

وفي المقابل، فإن الافادة لدولة إيران من التفكك الذى حدث الاتحاد السوفيتي وكسر دولة العراق، اصطدم بمجوعة من التحديات الكبيرة والمهمة ولكن فى شكل سلسلة، كان اهمها التواجد العسكري للغرب في المنطقة، والظروف الاقتصادية الصعبة جدا. وقد ظهر الاختلاف بين المصالح الدولة الامريكية والمملكة العربية السعوديةالأمريكية في السياسات اتجاه دولة إيران، فامريكا تريد من المملكة العربية السعودية أن تظل على السياسة العدائية القديمة لدولة إيران، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن من المصالح الوطنية الحالية لها أن يستمر التقارب مع دولة إيران، فالمملكة العربية السعودية تريد أن تحتفظ بالدولة الإيرانية في يدها من أجل توظيفها لما يخدم يخدمها. ولكن أمريكا تريد الاستغلال الأمثل لهذه الورقة لتحقيق أهداف وسياسات خارجية غير المكترثة بالمصلحة الوطنية لمملكة العربية السعودية، مع القلق من تقارب المملكة العربي السعودية والدولة الإيرانية لأنه قد يكون العقبة الوحيدة فى المنطقة لتحقيق مصالحها. وكانت التغيرات المتلاصقة في المنطقة، التي بدأت الظهور بانتفاضة الأقصى الشريف سنة ٢٠٠٠م عندما اتخذت سياسة المملكة العربية السعودية المواقف النقدية الحادة ضد سياسة الامريكان في المنطقة، وبالخص فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسياسة الحصار ضد دولة العراق وانحيازها لصالح الصهاينه، فكانت سبباً في هذا التقارب ما بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية. بإضافة إلى رؤية المملكة العربية السعودية خاصة بتحقيق بعض التوازن في المنطقة مما يتطلب التقارب بين إيران والدول العربية في مواجهة التقارب بين الصهاينه والاتراك، بعد ثبوت أن دعم دولة إيران للحق العربي في الصراع مع الكيان الصهيونى دعم واضح ومستمر ونقى وخالص وقد أثر هذا على العلاقات بين المملكة العربية السعودية والدولة الأمريكية بعد اعلان واشنطن عن المشاركة بعدد من المواطنين ذو جنسية سعودية في التفجيرات التى حدثت فى نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في المملكة العربية السعودية على خلفية تلك الأحداث. في الوقت الذي واجهت فيه المملكة العربية السعودية هجمات داخل أراضيها، وهي تشارك مشاركة فعالة في الحملة الدولية على الإرهاب **(العبادى، ٢٠١٢).**

التقارب الخليجي الإيراني بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

لقد مرت علاقة المملكة العربية السعودية مع الدولة الأميركية، وكذلك علاقة الدولة الإيرانية والدولة الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر بحالة من عدم الاستقرار نتيجة للحروب الأميركية ضد الإرهاب، مما دفع السعودية وإيران للتقارب، ولاسيما بخصوص الحملة الإعلامية الغربية الامريكية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي لكلا الدولتين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان بالدولة الإيرانية ومجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ببيان لهما أصدراه جاء فيه: يدين البلدان الحملة الاعلامية الاثمة ضد القيم والمبادئ السامية للاسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الاسلام ولاضعاف الدول العربية والاسلامية. وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان بالدولة الإيرانية آنذاك للمملكة العربية السعودية.

فقد كان لكل من المملكة العربية السعودية ودولة إيران خلال تلك الحقبة من المصالح والأهداف هذا التقارب، فالمملكة العربية السعودية كانت تعد الحليف الأقوى لامريكا التي كانت تفرض حصار على النظام بالدولة الإيرانية. فكان أي تقارب يحدث بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية يعد بمثابة رسالة واضحة إلى امريكا تفيد بأن السياسة الاحتوائية الممارسة ضد الدولة العراقية والدولة الإيرانية قد فشلت في شقها الموجة ضد دولة إيران. وطهران الشريك المهم في الخليج للمحافظة على الأمن بالمنطقة. وقد أوضحت المملكة العربية السعودية عدة مرات أن عملية التقارب يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية بشكل عام بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة المتنازعة مع دولة إيران. ومسألة الجزر الثلاث أضحت إحدى النقاط التي تدعم التقارب بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية ولم تعد نقطة الحرج بالنسبة للمملكة، كما كانت في الوقت السابق.

وبالنسبة للدولة الإيرانية، فقد كشفت صحيفة واشنطن بوست ٢٣ يوليو ٢٠٠٢م، أن إدارة الرئيس جورج بوش قررت وقف الرهان على الرئيس الإيرانى خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه ضعيف جدًا جداً وغير الفاعل ويفتقر إلى تنفيذ الوعود. وقد تلازام ذلك مع المطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس بالدولة الأميركية بأن الحكومة الأمريكية وبشكل رسمي تتبنى الدعوة إلى تغيير نظام الحكم في دولة إيران التي قال عنها البعض بأنها تشكل تهديد إرهابي **(الواشنطن بوست،٢٠٠٢)**. فاضطراب العلاقة بين المملكة العربية السعودية والدولة الأميركية في الوقت الذي لوحظ فيه ان العلاقات بين دولة إيران والدولة الأميركية متوترة، فكان هذا دافع للتقارب بين الدولة السعودية والدولة إيران. وأمام هذه الضغوط والمتغيرات التي واجهت المنطقة بدأت الحاجة أكثر إلحاح للتقارب بين الدول الخليجية الدولة الإيرانية. ويقع ذلك بالفعل ضمن إستراتيجية المعدة للتعاون بينهما، فمنذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والبيانات المشتركة تشير الى أهمية التعاون بين دولة إيران والدولة السعودية والقدرةعلى الدفاع عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين الدولتين. فقد أعلنت كل من دولة إيران وو المملكة العربية السعودية عن معارضة لأي هجوم من قبل أمريكا ضد دولة العراق، وذلك في اجتماع بين وزير الخارجية لدولة السعودية ولدولة إيران على. وكان الرئيس الإيرانى خاتمي قد دعا وزير امملكة العربية السعودية إلى التعاون إلاقليمي بين كل الدول المجاورة لدولة العراقية لتشجيعها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية.

ويمكن القول إن المخاوف المشتركة وخصوصاً فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، دفع المسئولين بالدولة الإيرانية والدولة السعودية للتقارب وهو ما تمثل في الزيارات والمقابلات المتبادلة بينهما التي تؤكد أهمية تنسيق المواقف بين إيران والخليج، وبالذات دولة إيران ودولة السعودية من القضايا الإقليمية وخصوصا قضية دولة العراق، ودولة اليمن.

من خلال العرض السابق ذكره للشكل العربي والإسلامي لوجهات نظر الغرب إلى العالم الإسلامي وظهور الحركات المتطرفة الدينية في المنطقة العربية التي تتعامل مع دول الغرب كعدو يجب التصدي له ظهرت أحداث ١١ سبتمبر لتبرر للغرب متمثل في الدولة الأمريكية ضرورة تغيير نظره اتجاه العالم العربي والإسلامي. فنلاحظ ان احداث ١١ سبتمبر قد أوجدت عالم جديد مغاير لما قبله، كما عملت الإجراءات الدولية لمكافحة التطرف الإرهاب تحدي حقيقي لمنظومة ومعايير المتبعة فى حقوق الإنسان المستقرة في العالم، وألقت بتداعيات متزايدة مستمرة على القضية الديمقراطية، كما أحدث الهجوم تحول كبير في إدراك النتخصصين الأمريكيين لحدود وأمنهم القومي، وهو الذي سهل على المخططين من تيار المحافظين الجدد العملية، توجيه السياسة الخارجية للدولة الأمريكية، وإجراء تغيرات عديدة على سياسة امريكا إزاء العالم الاسلامى العربي **(كيالى، ٢٠٠٤)**.

كما أن أحداث ١١سبتمبر حملت أمريكا الحرب إلى العمق فى الأراضي الأمريكية فجاءت الصدمة والتي كان لابد أن يتبعها تغيير مهم في سياسة أمريكا الخارجية ولقد مثل هذا التغير واقع في جانبين:

- **الجانب الأول:** الأمن القومي للدولة الامريكية الذي أصبح غير قادر على حماية داخلهم، مما عمل على التطرف فى الإدارة الأمريكية المسيطرة علي اليمين المحافظ في سعي لتأمين الداخل بالدولة الأمريكية.

- **الجانب الثاني:** تولد إصرار وطبيعة أمريكية على التعميق فى الهيمنة على الشرق الأوسط، ومنع الإرهاب الدولي.

وتناولت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش في تفسير أحداث ١١سبتمبر انها وقعت بسبب الغياب الديمقراطي في دول الشرق الأوسط كافة.

ومن هذا أصبح لديها قناعة انها لابد ان تغير نظم السياسية غير الديمقراطية في دول الشرق الوسط، التي لم تقتصر شرها في تصور الإدارة بالدولة الامريكية على داخل بلدها، بل تعدته للخارج، فرأت امريكا وجوب تدخل لفرض الديمقراطية بالقوة، على أساس أن النمط الأمريكي سوف يجعل من يتبعه موالين لامريكا **(منسى، ٢٠٠٤)** .

ومن هنا جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بمثابة فرصة لا تعوض لامريكا لحشد قوات العسكرية اتجاه دول الشرق الأوسط والدول العربية والاسلامية بهدف تحقيق الأمن والقضاء على الإرهاب. والسيطرة على معظم حقول النفط الخاصة بالدول العربية مهددة بذلك الأمن القومي العربى.

وعليه اخذت الدول العربية والاسلامية إجراءات أمنية وسياسية لتدعيم التقارب والتعاون فيما بينهم لقتل جذور الإرهاب ومقاومة أي تدخل غربى.

فنجد هناك عدد من العوامل الدافعة للتقارب وتحسين العلاقات بين دولة إيران ودول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، وتظل قضية جزر الإمارات العربية المتحدة العقبة للتقارب.

كما اعتمدت دولة إيران في التقارب مع دول الخليج العربي على أسلوب يسمى المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر المبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس الإيرانى خاتمي من مبادرات، وخاصة حوار الحضارات، والانفتاح على دول العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص. وذلك نتيجة لحرص دولة إيران على هذا التقارب بعد أن

خططت له معتمدة على الخبره في علاقاتها مع هذه الدول، فمثلاً، نظرية أمن دول الخليج إيران تقوم على نفس فكرة المبادأة باعتبار أن من حق دولة إيران بما لديها من المبررات التاريخية والجغرافية والبشرية والسياسية والعقائدية أن تضع نظرية لأمن دول الخليج التى تحقق المصالح لديها بما لا يتعارض مع مصالح معظم الدول الأخرى. وهذه النظرية قد بنيت على التضامن والتعاون بين دول المنطقة فقط وذلك بالقضاء على الخلاف بين هذه الدول أو الخفض إلى المستويات الدنيا، خاصة في المسائل المهمة جداً، خلاف حدودي، خلاف مذهبي، خلاف عرقي، وخلاف أيديولوجي. وكذلك فإن النظرية الامن الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدد من العناصر للمشروع الأمني، من أهمها إدراك مشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم تعارض ذلك مع الأمن العالمي، والتطرق إلى المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي **(عبدالمؤمن، ٢٠١٠)**.

ولقد ظهر الاهتمام المشترك بين الخليج ودولة إيران في عدة مظاهر أهمها زيارات رسمية وغير رسمية بينهما، التوقيع على اتفاقات مشتركة في مجالات سياسية واقتصادية وتجارية بما يهدف إلى التنشيط فى تبادل العلاقات التجارية بينهما وتفعيل الاستثمارات المشتركة بينهما وتبادل الخبرات الفنية والتوظيف للعمالة والتنسيق المستمر في إطار المنظمة الأوبكية. وعلى سبيل المثال، تعد الدول الخليجية أحد أكبر شركاء تجاريين لدولة إيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب من الناحية الجغرافية والحضارية بين ضفتي الخليج.

ومما سبق يتضح ان العلاقات السياسية بين دولة السعودية والدولة الإيرانية أن دولة إيران قد اخذت القرار بإقامة علاقة طبيعية مع الدولة السعودية من أعلى مستوي، وليس له علاقة على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في دولة إيران. لذلك فإن الاتجاه نحو إقامة علاقة مع الدولة السعودية يسير نحو الوضع الإستراتيجي وليس التكتيكيى وبعيدا عن المزاج الحزبى اوالتيارى.

وساهمت الزيارات المختلفة بينهما والتي تعكس الجدية وتحركات الدبلوماسية من النوع الجديد في العملية التقارب بينهما.

عمل ذلك تدعيم التقارب بعدد من المشاريع الاقتصادية المهمة دون وسيط بدأ ذلك سنة ١٩٩٩م، حيث بلغ التبادل التجاري بين بينهما إلى حوالى ١٥٠ مليون دولار ووصل عدد المشاريع بينهما الى حوالى ١٢ مشروع استثماري، ووصل إجمالي رأس المال المستثمر بينهما ٢٨٠ مليون دولار، ٧٧% سعودي، و١٢% إيراني، والباقي شركاء آخرين.

وشكل النفط تأثير واضح على العملية التقاربية لما له من ألاهمية الكبرى في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى، حيث عانت من التدهور في ألاسعاره منذ سنة ١٩٩٧الى ١٩٩٨ عندما سعره إلى أقل من عشرة دولار للبرميل، ونتيجة لاتفاق الدولة السعودية والدولة الإيرانية مع الدول النفطية فقد استقر السعر ضمن منظمة الأوبك. لقد كان صدام السمة المميزة في الماضي بين السعودية وإيران في إطار منظمة الأوبك سبب التوتر العلاقة السياسية بينهما. ولكن بعد التقارب فقد شاركت دولة إيران مع السعودية وبعض الدول مجلس الخليجي والحفاظ على استقرار سوق النفط بما يحول دون انهيار الأسعار إلى المستويات التى تضر بالاقتصادي، وعلى سبيل المثال فأن منظمة الأوبك من خلال تنسيق فعال بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية وفنزويلا منذ سنة ٢٠٠٢م استطاعت في التوحيد لهذه الصفوف وإعادة الاستقرار إلى أسعار عند مستوى يحقق مصالح مشتركة للمنتجين والمستهلكين من حوالى ٢٢ إلى ٢٨ دولار للبرميل في المتوسط **(عبدالمؤمن، ٢٠١٠)**.

والاهتمام بالتعاون الثقافي في إطارات اتفاقية بالتعاون الثقافي المنعقدة بين دولة السعودية ودولة إيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بينهما. وقد قال محمد خاتمي رئيس دولة إيران في افتتاح أسبوع الثقافة بإيران في مركز الملك فهد الثقافي ٢٠٠٥/١/٢م بالمملكة العربية السعودية أن العلاقات بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية علاقات متميزة وأن الناحية الثقافية تأتي في المرتبة الأولى لوجود الحضارة والإسلام الذي يزيد من هذه العلاقات ويعمل على التنمة الفكرية والعلمية الثقافية، ويدعم من التعاون والتقارب بينهم **(عبدالمؤمن، ٢٠١٠)**.

كما أدى اختفاء الصراع الزعامة الإسلامية: منذ النجاح فى الثورة الإسلامية والاستمرار فى مرحلة التأسيس الثوري حتى وموت الإمام الخميني، حدث صراع بين الدولة الإيرانية السعودية حول ذلك، فكلاهما كانت تريد في النفس الممثل الحقيقي للإسلام وتطبيق ذلك. ولذلك كان لابد من حدوث النوع من تصادم الشرعيات والتنافس. ولكن مع انخفاض الثورة الإسلامية في الثمانينيات وحدوث بعض المتغيرات على الوضع الدولي والإقليمي، والتأكد على عدم القدرة على تحقيق أهداف الثورة وظهور القيادات الإيرانية البراغماتية الجديدة، كل ذلك أدى إلى التبلور والقناعة لدى المملكة السعودية ودولة إيران بأن صراع الشرعيات لن يؤدي إلى نتيجة. كما ان هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبالوصول إلى مثل هذه القناعة تبلورت أرضية تفاهم مشترك بينهما.

كما ساهمت العوامل المتعددة في دفع العمليات للتقارب العربيمع الدولة الإيرانية في حكم محمد خاتمي، باعتبار ذلك امتداد في سياسات الرئيس السابق لإيران رافسنجاني اتجاه تطبيع العلاقة مع دول التعاون الخليجى. وكانت هذه العوامل نتيجة لعدة ظروف داخلية وإقليمية ودولية.

المطلب الثاني: العوامل والمُسببات الخاصة للتقارب الإيراني بدول الخليج

بلا شك فقد بدت العوامل والمسببات الخاصة بتقارب الدولة الإيرانية بدول مجلس التعاون الخليجى بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة فى نهاية القرن الماضي، وذلك بعدد من التطورات الملحوظة في العلاقات بين دول الخليج ودولة إيران. والعناصر التى تعمل عملية التباعد لم تكرس بينهما، وقد رأت المملكة العربية السعودية أن تبدأ صفحة بيضاء جديدة من التقارب مع دولة إيران، وكانت الأخيرة تسعى بالاتجاه نفسه.

وكانت هناك عدد من المسببات قد عززت هذا التقارب، منها **(العبادى، ٢٠١٢)**

١-الزيارات المتبادلة منذ سنة ١٩٩٧م بين المسؤولين بدولة إيران وبعض دول الخليج.

٢-اتفاقيات التعاون العسكري بين دولة إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجى مثل عمان في التسعينات.

٣-اتفاقية التعاون الأمني بين دولة إيران والمملكة السعودية، مكافحة الجريمة، الإرهاب، غسيل الأموال وغيرها.

٤-اللجان المشتركة بين دولة إيران ودول المجلس التعاون الخليجى ٨ لجان من أهمها اللجان العليا بينهما.

٥-الزيادة فى حجم التبادل التجاري بين الخليج ووالدولة الإيرانية حوالى ٢،٤مليار دولار سنة ٢٠٠١.

٦-إعفاء مواطني الخليج من الحصول على تأشيرات دخول إلى دولة إيران.

٧-التنسيق المملكة العربية السعودية ودولة إيران في الاجتماعات الدورية لمنظمة دول الأوبك لمناقشة الزيادة فى إنتاج دول الأوبك من النفط خلال الفترة الممتدة من أوائل ٢٠٠٠ حتى الآن، بعدما أدت سياسات المنظمة إلى رفع سعر برميل البترول حتى وصل إلى ما يقارب ٣٠ - ٦٠ دولار فيما بعد.

وكما يرى بعض الباحثين، فقد كان لتبادل الزيارات بين السعودية وإيران اكبر دور للتقارب، فقد تولد عن ذلك الكثير من العوامل التي عززت من أوجه التقارب.

تبادل الزيارات بين السعودية وإيران

منذ توليه رئيس إيران محمد خاتمي فى شهر محرم ١٤١٨هـ، مايو ١٩٩٧م أصبحت إيران مزار كبار مسئولين المملكة، فقد زارها عبدالله ولي العهد بالسعودية أثناء مؤتمر قمة الإسلامي يرانبافي فى شهر ديسمبر سنة ١٩٩٧م، وتعد أول زيارة على مستوى عالي بين الدولتين منذ قيام الثورة فى دولة إيران ١٩٧٩م. وزارها الدكتور عبد العزيز الخويطر وزير الدولة، بُعد توليه الرئيس الخاتمي حامل رسائل من السعودية إلى للرئيس الجديد والسابق. وزار إيران سنة ١٩٩٨م سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى وعدد من مجلس الشورى بالسعودية برئاسة الشيخ محمد بن جبير. زار الأمير سلطان وزير الدفاع لرئيس مجلس الوزراء في شهر مايو سنة ١٩٩٩م إيران وقابل كبار المسئولين منهم مرشد الثورة علي خامنئي. ويلاحظ من هذه الزيارات تأكيد عمق الصداقة والإصرار على توثيق العلاقات بينهما وقامت الدولة الإيرانية بعدد من الزيارات للرياض، مثل رئيس إيران الاسبق رفسنجاني وكانت في شهر مارس سنة ١٩٩٨م على رأس كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانى وعبد الله نوري وزير الداخلية الإيرانى وغيرهم من كبار المسئولين ورجال الدين. وقام الرئيس محمد خاتمي بجولة عربية شملت كلا من دولة سوريا ودولة السعودية ودولة قطر في مايو سنة ١٩٩٩م **(أبوجزر، ٢٠٠٥)**.

مما سبق فقد بدأت الخطوط الجوية في السعودية وإيران رحلاتها من هنا الى هناك والعكس.، وأقيم في جدة خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨م معرض صناعات إيران ضم منتجات مائتي شركة. وقامت السفن الحربية الإيرانية في شهر مارس ١٩٩٩م بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ المملكة العربية السعودية كرمز للصداقة.

ووصل الأمر إلى أن طرحت دولة إيران فكرة التعاون العسكري بينهما خلال زيارة الأمير سلطان لها سنة ١٩٩٩م، إلا أن الأمير سلطان استبعد هذه الفكرة مفضل غير ذلك. وقد توجت المملكة العربية السعودية هذه العلاقة بتعيين سفير لها في إيران من أبناء الطائفة الشيعية الذي كان وهو عضو في مجلس الشورى السعودي.

نلاحظ من الزيارات التي يقوم بها المسئولين الإيرانيين أنها تتبع من الدوافع العقائدية بحرصهم خلال زياراتهم تفقد أبناء طائفتهم وتدارس أوضاعهم مع قيادات البلد المضيفة. كما كان يحصل في زياراتهم للسعودية من التوجه إلى الإحساء والقطيف وغيرها من التجمعات الشيعية في المنطقة الشرقية من السعودية.

وفى زيارة للملكة العربية السعودية اعلن الرئيس الإيرانى محمد خاتمى سنة ٢٠٠٣ أن التقارب بين المملكة العربية السعودية وبين دولة إيران حماية للمنطقة، بعد ان استبعد حصول دولة إيران على الأسلحة النووية. ورد هذا فى حديث للوطن السعودية ٢٠٠٣/٧/١٦. وقد أشار في رده عن تقييم العلاقة مع المملكة العربية السعودية، ان العلاقة جيدة. ويجب المقارنة بين الوضع من سبع سنوات والوضع الحالى اليوم نحن أقرب إلى بعضنا وقد حققنا الثقة بعدم تدخل أي منا بشأن الآخر والاحترام المتبادل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين المملكة وإيران. . . وبالتالي يتمتعان دولة إيران والمملكة العربية السعودية بالأهمية عالية والتأثير الفعال، والتقارب بينهما وحل خلافات بينهما من شأنه أن يكون فعال جدًا حيث تم عقد الاتفاقية الأمنية المهمة لنا ولهم وللمنطقة، كما وقعنا بعد ذلك مع دولة البحرين ودولة اليمن والحديث اليوم هو

توقيع اتفاقية مع دولة الكويت ودولة عمان وسائر الخليج **(العبادى، ٢٠١٢)**. وفى السابع والثامن من ديسمبر سنة ٢٠٠٥ قام الرئيس الإيرانى محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى المملكة العربية السعودية وذلك للمشاركة في اجتماع القمة الطارئ لدول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في مدينة مكة المكرمة، فقد وصف الرئيس الإيرانى هذه القمة بمكة المكرمة بأنها مهمة للغاية وجاءت في وقت المناسب بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لمناقشة المُستجدات والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. وفى مؤتمر صحفى عقده فى قصر الصفا بمدينة مكة المكرمة أكد الرئيس الإيرانى وبحضور وزير الثقافة الخاص بالمملكة العربية السعودية، أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران متزايدة وقائل إن دولة إيران ودولة السعودية انهما ذات مؤثرات عالية فى المنطقة والأمة الإسلامية وبينهما أهداف ووجهات نظر متقاربة **(أبوجزر، ٢٠٠٥)**. علماً بأن الرئيس الإيرانى كان قد أعلن في أول مؤتمر صحفي له عن التعهد بانفراج العلاقة مع معظم العرب.

وقد توالت الزيارات للرئيس محمود أحمدي نجاد لدول مجلس التعاون الخليجى، فقام بزيارة إلى دولة الكويت ٢٠٠٦/٢/٢٧ هي الأولى لرئيس الدولة الإيرانية منذ قيام الثورة سنة ١٩٧٩م، وصرح قائلاً أن قوة التى تتمتلكها بلاده تعد قوة لدول الخليج. وبالنسبة للخلاف بين الكويت إيران على الجرف القاري وحقل الدرة وهو خلاف موجود بينهما منذ أكثر من ٣ عقود، فقد قلل الرئيس الإيرانى من أهمية الخلاف حيث قال: إنه لا يوجد أي خلاف غير قابل للحوار والحل بين بينهما.

المطلب الثالث: دور الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران في توجيه العلاقات الخليجية الإيراني

إن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية تكتسب أهمية كبيرة بخصوص تشكيل منظومة العلاقات الخليجية بالدولة الإيرانية، وذلك بحكم الوزن فى السياسية والتاريخ والدين والاقتصاد الذي تمثله البلدين. فليس من باب الصدفة أن السياسة الامريكية تجاه الخليج عتمد على المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية في توجيه السياسة لديها بخصوص المنطقة لفترة طويلة. لذلك فقد أدركت السياسة الخاصة بدولة إيران منذ عهد رفسنجاني أهمية العلاقات المتوازنة مع المملكة العربية السعودية لكونها اكبر دولة في الخليج، وباعتبار مفتاح العلاقات العربية المتوازنة. ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران في العقد الأخير التنسيق من الناحية الاقتصادية والسياسية، تم ترجمة هذا إلى زيارات من قبل المسئولين في كلا الدولتين وعلى مستوى عالى توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين الدولتين في العاصة الإيرانية طهران في شهر أبريل سنة ٢٠٠١، حيث يمكن القول إن هذه الاتفاقية مفصلية فى المنطقة والاقليم **لعدد من الاعتبارات (زاده، ١٩٩٦)**.

١-أهمية المملكة العربية السعودية ودولة إيران في تثبيت السياسة الأمنية في منطقة الخليج العربى، بالإضافة الى اقتناعهما بأن العلاقة بينهما قد وصلت للمرحلة العقلانية والنضج، وحسب ما قيل عن الاتفاقية من قبل الدولتين بشكل رسمي وإعلامي.

٢-بالرغم من أن الطابع الأمني للاتفاقية مواجهة التهريب، الجريمة، وغسل الأموال، فإن أدلتها من الناحية السياسة اكبر من ذلك فى عدة مجالات لضمان الاستقرار في المنطقة.

٣-تعمل الاتفاقية على زيادة وعزيز الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجى ودولة إيران، ليكون مفتاح للمستقبل لحل الكثير من المشاكل بالخليج، مثل قضية جزر الإمارات العربية المتحدة المحتلة، وقضية الجرف القاري مع دولة الكويت ودولة السعودية.

٤-تعمل الاتفاقية على تعزيز وتنسيق الخطوات بين إيران والسعودية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية والإعلامية والثقافية ضمن مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية وتأثير التقارب السعودي الإيراني على دول الخليج

لقد خلق التقارب بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران بعض الحساسية لدى بعض دول الخليج، خاصة الدول التي لديها المشاكل مع دولة إيران. وكانت الإمارات العربية المتحدة قد وضحت موقفها من هذا التقارب باعتبار ذلك ذو التأثير السلبي على القضية الإماراتية الخاصة بالجزر التي تحتلها دولة إيران، وعليه قال وزير خارجية دولة الأمارات سنة ١٩٩٩م بوصفة لهذا التقارب بأنه تحدٍ لبلاده، فى حين قال وزير دفاع السعودية رداً عليه أن تصريحه طفولي ووصف وزير خارجية الإمارات الجاهل عدو نفسه. وفى وقتها قالوا أن الإمارات تهدد بالخروج والانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، مما دفع المملكة العربية السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع دولة إيران إلى نفي التمام للربط بينها وبين القضية. وبشكل عام فإن معظم دول منطقة الخليج تسير على نفس المستوى مع دولة إيران في دعمها حل مسألة الجزر الإماراتية. فدولة إيران لا تتعامل مع الخليج مجتمع ولا حتى فى مجلس التعاون الخليجي، وإنما يأتي التقارب مع كل دولة على حدة دون أن تتدخل في طبيعة هذه العلاقات بين دول الخليج وتعتبرها شأن داخلي، ودون أن تعطي الفرصة لأي تدخل بين هذه العلاقة وبين علاقاتها بكل منها. وعلى ما يبدو فإن دول مجلس التعاون الخليجى قد فهمت الإشارات الخاصة بالدولة الإيرانية بهذا الشأن محترمة هذه الرغبة **(عبدالرحمن، ٢٠٠٤)**.

جدول ١. أهم مؤشرات التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران خلال سنة ٢٠١٦

البيان	دول مجلس التعاون الخليجي	إيران
إجمالي الناتج المحلى	**١،٤٠٠ ت.د.س**	**٩٧٧ ت.د.س**
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى	**٢٠ أ.د.س**	**١٢,١ أ.د.س**
الإنتاج النفطى	**١٦,٢٢ م.ب.ي**	**٤,٢ م.ب.ي**
الاحتياطي النفطي	**٤٩٦,٦ م.ب**	**١٢٧ م.ب**
الإنتاج من الغاز الطبيعي	**٢٠٢،٥ م.م.م.س**	**١٤٦ م.م.م.س**
احتياطي الغاز الطبيعي	**٤١,٨ م.م.م**	**-**
الفائض فى الميزان التجاري	**٥٣٢,٢ م.د.س**	**٣٢ م.د.س**
اجمالى الصادرات	**٨١١,٢ م.د**	**٧٢ م.د**
اجمالى الواردات	**٢٧٩ م.د**	**٤٠ م.د.س**
معدل التنمية البشرية	**٢٠-٨٩ من أصل من ١٨٧ دولة**	**٢٠-٨٩ من أصل من ١٨٧ دولة**

ت.د.س: تريليون دولار سنوي **أ.د.س**: ألف دولار سنوي **م.ب.ي**: مليار برميل يومي **م.ب**: مليار برميل
م.م.م.س: مليار متر مكعب سنوى **م.م.م**: مليار متر مكعب **م.د.س**: مليار دولار سنويا **م.د**: مليلر دولار
المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي، **التقرير الإحصائى السنوي**، ٢٠١٦.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات بين دول الخليج والدولة الإيرانية نحو المزيد من التنافر، مثلت مشاكل أمام نمو العلاقة بين دول الخليج ودولة الإيرانية نحو مزيد من التقارب، عوامل ابهت السعي نحو التقارب سواء دينى او ثقافى أو سياسى او امنى ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها:

النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث

يعد الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة ودولة إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى سبب مهم لتوتر في منطقة الخليج العربي. ويعود سبب التوتر بين دولة إيران ودول الخليج العربية الختلفة إلى أن دولة إيران ترفض البت والحوار فى الجزر لتى احتلتها سنة ١٩٧١م حتى الان، حيث عقدت العديد من الجلسات لمحاولة فض المشكلة بشكل سلمي بين الدلتين، إلا أن المحاولات فشلت. ويعد هذا التوتر عقبة في تحسين العلاقة بين دولة إيران والدول العربية الخليجية المختلفة وخاصة في مجال الأمن. فبدأت الإمارات العربية المتحدة تشعر في بداية التقارب بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية أنه على حسابها باعتقادها أن دولة إيران هي من يصعب الأمر في حل القضية مع رفض إحالتها إلى محكمة العدل الدولية. أو حتى رفض دولة إيران لأن تكون من مواضيع مباحثاتها مع المملكة العربية السعودية مناقشة موضوع الخلاف على الجزر. لقد أعلن وزير دفاع إيران علي شامخاني ٢٠٠٠/٤/٢٥ بأن دولة إيران ترغب في حل الخلاف الحدودي مع الإمارات العربية المتحدة عن طريق الحوار. وذلك بعد الاتفاق بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية على ضرورة تعاونهما بهدف تحقيق أمن المنطقة نتيجة للزيارات المتبادلة بين البلدين. ونتيجة للتقارب بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية سريع الخطى فقد انزعجت الإمارات العربية المتحدة مما أدى لمقاطعة الشيخ زايد آل نهيان لأول مرة القمة التشاورية بالمملكة العربية السعودية بجدة لدول الخليج فى شهر مايو ١٩٩٩م، حيث انتهت أعمال القمة دون بيان وزاري **(ابوجزر، ٢٠٠٥)**.

بالرغم من انفتاح دولة إيران مؤخراً على مختلف دول الخليج، خاصة تجاه المملكة العربية السعودية، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول المجلس تعكس ضيق سائد أو شك فيما يتعلق بالطموح الإستراتيجى والسياسي للدولة الإيرانية في المنطقة. ويرجع هذا الشعور إلى المشكلة التي ما تزال تنتظر الحل بين دولة إيران ودولة الإمارات حول الجزر الثلاث **(جريدة الرأى السنة الكويتية، ٢٠٠٤)**. لذا فإن إمكانية استمرار الموقف للدولة الإيرانية فى قضية الجزر تجعل التنافر بين دولة إيران ودول الخليج في حالة من الاستمرار، وخاصة بعد محاولة دولة إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم دول مجلس التعاون لأنها تدين إصرار دولة إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

وترى الإمارات العربية المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجى في استمرار المملكة العربية السعودية في تسوية العلاقة مع دولة إيران وإغفال الهواجس الإماراتية المختلفة لا يخدم العلاقة بين الدولة السعودية

والدولة الإيرانية الأخوية. علما بأن العلاقات بين الدولة الإماراتية والدولة الإيرانية في وضع جيد وأفضل من بعض الدول الخليجية الأخرى، فعلى سبيل المثال، فالتبادل التجاري بينهما يصل إلى حوالى ١،٧٣٠ مليار دولار في السنة، والتمثيل الدبلوماسي بينهما لا يزال على مستوى عالى ورفيع. وتخوف الدولة الإماراتية لا ينبع من أساس تجاري أو غيره، بل من خشيه أن يكون موضوع الجزر المتنازع عليها قد يتراجع في درج الأولويات الملحة لبرامج مجلس التعاون الخليجي التنفيذية، ومن ثم يكون موضوع التقارب بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية على حساب دول مجلس التعاون الخليجى. مع العلم بأن المملكة العربية السعودية باستمرار كانت تؤكد بأن العلاقة مع دولة دولة إيران ليست ضد أحد او على حساب احد، بل تأتي ضمن متطلبات المرحلة وحاجة الخليج والامة العربية والاسلامية لمثل تلك العلاقات. هذا إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت قد شاركت بوزير خارجيتها في اللجنة الثلاثية مع دولة عمان ودولة قطر التي تمخضت عن قمة مجلس التعاون لمتابعة موضوع الخلاف الإيراني الإماراتي. ورغم ما تردده دولة إيران من نوايا حسنة بين الحين والآخر ظلت الجزر الثلاث الإماراتية دون حل يرضي الدولتين **(سعده، ٢٠٠٣)**.

ويساند هذا جدار الريبة لدى الدول الخليجية المختلفة الرفض من الدولة الإيرانية غير المسوغ لكافة المبادرات السلمية التي تدعو لحل المشكلة عن طريق الحوار أو التحكيم الدولي.

الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه دولة إيران

وهذه القضية كثر فيها الكلام حتى هذ اليوم. ولكن التوجه الحالي الملاحظ من الخليج العرب ودولة إيران نتيجة لما يحدث، هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من إمكانات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبيا، في مواجهة مخططات ألاعداء للامة الإسلامية الواضحين كاليهوديين والصليبيين لمواجهة الهجوم على ديار الإسلام، أفضل من الحرب الداخلية. أما بالنسبة للشيعة في المملكة العربية السعودية، فإنه منذ التسعينيات فقد أعطت حكومة المملكة العربية السعودية الطائفة الشيعية الفرصة لقول رأيهم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من السعودية، وذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقة بين بين الدولة السعودية والدولة الإيرانية. فالشيعة في المملكة العربية السعودية لهم حقوق مثل بقية الشعب ولا يجدون تفرقة من قبل الدولة ولا يعيشون عيشة أقلية كما هو الحال في بقية الدول الأخرى، وينالون مثل غيرهم مناصب قيادية ويمارسون حقوقهم في العبادة والتجارة. وإذا حاولنا أن نجري مقارنة بين السنة في دولة إيران والشيعة في غيرها وبخاصة في المملكة العربية السعودية لتفحصنا بيان رابطة أهل السنة في دولة إيران على النحو الآتي:

أ- لا يوجد في الحكم بدولة إيران شخص من مسلمي السنة (وزير- سفير - رئيس بلدية - موظف كبير ... الخ). علما بأن ثلث السكان إيران من أهل السنة، وهم من الأكراد والبلوش والتركمان والفرس وبعض العرب. فالحكم في إيران هو حكم طائفي.

ب-قيام دولة إيران بقتل علماء السنة وهدم المساجد ولا يوجد مسجد واحد في طهران وجميع المدن الكبرى، مع وجود عدد كبير من الكنائس والمعابد للنصارى علما بأن عدد أهل السنة في العاصمة وحدها يفوق جميع الأقليات غير المسلمة.

ج- محاولة إجراء مناوره بحرية كبيرة في بعض الاوقات في الخليج عند مضيق هرمز وبحر عمان، في محاولة لإثارة الدول الخليجية وإظهارا لقوتها.

تأييد دولة إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للمملكة السعودية

ومنها ما حدث سنة ٢٠٠١م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد مرشح المملكة الأوفر حظا. هذا إضافة الامور النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة، وعندما قامت دولة إيران بزيادة الإنتاج في شهر تموز بمقدار ٥٤٨ ألف برميل عن الحصة المقررة لها، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك.

الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١م وازدياده بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

كل القوى الإقليمية بالمنطقة ترفض اى فكرة لتقسيم دولة العراق إلى مناطق ودويلات صغيرة وذلك بسبب خوفهم من وجود دولة العراق الضعيفة أو مقسمة ويؤدي إلى تنافس القوى الأخرى، خاصة دولة إيران أو دولة تركيا، على كسب الأفضلية من حيث السياسة والاقتصاد الإستراتيجي في منطقة الخليج، **(جريدة الرأى السنة الكويتية، ٢٠٠٤)** مما قد يؤدي فى الغالب إلى التباعد بين دول مجلس التعاون الخليجى. كما ان معارضة وقلق امريكا من التقارب بين الدول الخليجية والدولة الإيرانية باعتباره ضد مصلحة امريكا خاصة بعد فشل امريكا في السياسة ضد دولة إيران وضد دولة العراق بعد احتلالها، قد يؤثر سلباً على عملية التقارب. فبعد احتلال امريكا للعراق فإن سياسة امريكا في المنطقة الخليجية بدأت تدرك أن النظام العالمى القائم، المُمثل في ميثاق الأمم المتحدة، لا يتوافق مع مقتضيات والتوجيهات الجديدة في هذه المنطقة الخليجية الحساسة سعياً للهيمنة الكونية باستغلال هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ليكون لدا امريكا الكلمة الأولى في شؤون المنطقة الخليجية. وعلى ذلك فقد

أدركت دول المنطقة الخليجية أن التقارب والتعاون هم افضل وسيلة للحماية من المخطط الأمريكي. وقد ظهر الخلاف الشديد بين امريكا والمملكة العربية السعودية حول القضية الفلسطينية إلى الإعلان في ٢٩ يناير ٢٠٠٢م، وذلك عندما أعلن ولي عهد السعودية الأمير عبد الله أنه: من الصعب الدفاع عن سياسة امريكا في الشرق الأوسط، لسبب الانحياز الامريكى المطلق إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ضد فلسطين **(مزاحم، ٢٠٠٠)** وهذا كله أدى إلى حصول تقارب بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية في المنطقة، بدلا من التباعد بينهما.

التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني

لقد أشارت الكثير من دول المنطقة عن القلق العميق اتجاه البرنامج النووي الخاص بالدولة الإيرانية لأن انعكاس ذلك لن يقتصر على أمن المنطقة الخليجية فقط بالأمن الشرق الأوسط والعالم بصفة عامة. ومع هذا التخوف الظاهر بشأن برنامج الدولة الإيرانية النووي إلا أن وزير خارجية المملكة العربية السعودي الأمير سعود الفيصل قد حاول أن يلطف الاجواء ويعمل على تهدئة الوضع مع دولة إيران وذلك بعد أزمتها الأخيرة بسبب النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: إن علاقة المملكة العربية السعودية مع دولة إيران علاقة صريحة ومنفتحة. وإن دولة إيران دولة عريقة التاريخ وإمكاناتها عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة الخليجية. إن السياسة التي نتبعها هي أن تكون المنطقة الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط خالية من اي أسلحة دمار الشامل، وسوف نستمر فى الحوار مع دولة إيران ونتحدث إليهم عما نشعر به من تخوف وقلق ونحن على ثقة بأن يمكن الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة المختلفة لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل المنطقة آمنة خاصة وأنها من اهم المناطق في العالم. وتلقى سؤال عن موقف المملكة العربية السعودية من إحالة ملف دولة إيران النووي إلى مجلس الأمن. وقال الأمير إن المملكة العربية السعودية تفضل نهج الحوار واصف دولة إيران أنها قابلة للاستماع والأخذ والرد بديل عن المواجهة. معرب عن أمله بأن لا تكون دولة إيران راغبة في النووي. وقد أقر واعترف الملك عبد الله بن عبد العزيز فى وقت قريب في حديث طويل له بمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود خلاف مع امريكا خاصة فيما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والحرب في دولة أفغانستان ودولة العراق. وبالنسبة لدولة إيران فقد قال عنها، إنها دولة مسلمة وصديقة نأمل ان لا يكون عقبة في وجه الأمن والسلام بدولة العراق. أما بالنسبة للبرنامج النووي قال: إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجي من دولة إيران أن تعمل على ذلك" **(عبدالرحمن، ٢٠٠٩)**.

وبالحديث عن التطور فى العملية التقاربية بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية وملف إيران النووى فكانت قمة مكة المكرمة ٢٠٠٥/١٢/٩م التي حضرها ٥٧ قائد وممثل وأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وعلى ضوء المؤتمر تم عمل اجتماعات هامشية بين ملك المملكة العربية السعودية والرئيس الدولة الإيرانية. حيث قال نجاد في المؤتمر الصحافى مؤكد أن : ليس هناك خلاف بين الأشقاء والدولة الإيرانية والمملكة العربية السعودية دولتين مهة جدا في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم كله. وقال أيضاً إن درجة التعاطف موجود بيننا ولا يوجد اختلاف فى وجهات النظر في اتخاذ القرارات المُختلفة والدولية، معرب عن أمله في الاستمرار للمحادثات حول العالم الإسلامي بين جميع دول العالم الإسلامي نحن نعتقد أن العلوم يجب أن تكون في خدمة الاستقرار والشعوب.

وفقا لمصادر من الاعلام الإيراني فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز أعلن عن الدعم لموقف إيران في الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية، وذلك عند استقبال المبعوث الخاص برائيس إيران، حيث قال الملك: أن إيران تسعى بصفة مستمرة للسلام والأمن في المنطقة كلها ودعم التضامن في العالم الإسلامي وإن المملكة العربية السعودية تؤمن بهذا الموضوع ولديها الثقة به. وقد أكد مبعوث الرئيس الإيراني في رسالته إرادة إيران في التطوير للعلاقات مع السعودية، وأضاف إن التطوير للعلاقات بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية يخدم المصالح بالنسبة للعالم الإسلامي فضلا عن المصالح الثنائية. وأن التنسيق والتعاون بين دولة إيران ومملكة العربية السعودية بشأن القضايا الإقليمية والدولية يساعد على الاستقرار في المنطقة. **(القحطانى، ٢٠٠٦)** كل هذه الدلائل تشير إلى دور المملكة بتطور يوم بعد يوم بشأن الملف النووي الخاص بالدولة الإيرانية الذي ما زال يثير التخوف والقلق في العواصم المختلفة فى الخليج بعد مضي إيران بعمليات تخصيب لليورانيوم، بقول الجماعة الخليجيين أن برنامج إيران النووي قد يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية كافة ومنابع النفط على وجه الخصوص.

وبالمقابل كان رد إيران قاسيـ على تصريح وزير خارجية السعودية سعود الفيصل بشان تدخلها القوى والخطير في شؤون الدولة العراقية عندما قال إذا تبين أن هذا التدخل صحيح فى المحافظات المجاورة فإن الوضع سيكون شديد الخطورة، وجاء رد من إيران بالاستغراب للتصريحات واعتبرتها مفاجئة وغير حكيمة. وكان هاشمي رفسنجاني رئيس هيئة تشخيص النظام آخر مسؤول إيراني قد زار العاصمة السعودية الرياض، إذ أكد اهمية توحيد المواقف لمواجهة التحديات الراهنة. وقال في تصريح صحافي في المدينة المنورة: أن التعاون الوثيق بين دولة إيران والمملكة العربية السعودية يسهم في تقليص الخلاف بين المسلمين.

جدول ٢. محددات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

بإيران		بالسعودية
المحـــــــــــــــــــدد	الأهمية النسبية لكل محدد	المحـــــــــــــــــــدد
E_1 : لمساهمة القيمة المضافة من الصناعات التحويلية من معدل النمو بإيران	2.4	S_2:. مساهمة الصناعات التحويلية من معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي بالسعودية
E2: لمساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالي بإيران	0.2	S_4: مساهمة الصناعات التحويلية الأخرى من القيمة المضافة في التصنيع بالسعودية
E_2 : إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) بإيران	0.8	S_5: مساهمة القيمة المضافة من التصنيع من معدل الناتج المحلى الإجمالي بالسعودية
E4: واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) بإيران	1.2	S_6: الناتج المحلى الإجمالي بالمليار جنية بالسعودية
E_5 : صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) بإيران	0.5	S_7: الصادرات بالمليار دولار بالسعودية
E_6 : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) بإيران	0.2	S_8: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالسعودية
الإجمالي	10	الإجمالي

نتائج البحث

اتسمت طبيعة العلاقة بين الدولة الإيرانية والدول الخليج العربى وخاصة الدولة السعودية بالعديد من التغيرات السياسية التى دعمت العديد من عوامل التقارب والتنافر فيما بينهم.

وأدى الموقع والتبادل من الناحية التجارية والاقتصادية إلى دعم العوامل للتقارب بين كل من دولة إيران والدول الخليجية المختلفة وعلى رأسها الدولة السعودية.

ساهمت الأحداث السياسية في زيادة عوامل التنافر بينهم وكانت عوامل الثورة الإسلامية في دولة إيران شكلت هاجس لمعظم الدول الخليجية العربية في اضطراب العلاقات بين الدولة الإيرانية والدول الخليجية وكان للسعودية نصيب من تلك الاضطرابات وكان ذلك لعدة أسباب وأهمها: تخوف إيران من علاقة السعودية بامريكا، تخوف السعودية من فكرة انتقال الثورة العرب، دعم السعودية للعراقية في حربها مع دولة إيران التي امتدت ٨ سنوات، تدخل دولة إيران في دولة العراق عقب سقوط صدام حسين وانسحاب امريكا لدعم وتمويل التيار الشيعي على حساب الطائفة السنية، هذا ما أثار غضب المملكة. هذا بالإضافة إلى موقف السعودية المتضامن مع الإمارات فيما يخص الجزر بالأمارات.

وبالنسبة لعلاقة دولة إيران بدول مجلس فنجد انها تتسم بنوع من الحذر، انطلاق من أن إيران هي الخصم الاستراتيجي الأساسي لدول مجلس. ويعود ذلك إلى امور بالغة الأهمية وضمنها اختلافات سياسية أيديولوجية تعمل أساسا للمواجهة. فبينما تنتهج دولة إيران سياسة معادية للغرب وترى أن المنظومة الحالية للعلاقة الدولية تمييزية بحق الدول الإسلامية، فإن دول مجلس الخليج ترى نفسها جزء من المجتمع الدولي وتعتبر امريكا واوروبا حلفاء استراتيجيين لها وتؤكد على ضرورة مشاركة العالم الإسلامي في حل القضايا الدولية. أما دولة إيران فتقوم بتوسيع نشاطها السياسي الخارجي في المجال الجيوبوليتيكي العربي الشرق أوسطي، بينما تسعى دول مجلس التعاون الخليجى للمحافظة على هذا المجال بوصفه منطقة لمصالحها .

كل هذه الأسباب أدت إلى اضطراب العلاقات بين الدولتين وإلى استمرار سياسة عدم الثقة، منذ بداية الثمانينيات وإلى الآن، ولكن هذا الاضطراب في علاقات البلدين لم يمنع من وجود تقارب وتعاون بينهم.

التوصيات

١. العمل الجاد لإقامة علاقات سلمية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولة إيران بهدف التعاون السلمي والتصدى لأى تهديد أو خطر خارجي.

٢. تعمل على الدعم للعلاقات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

٣. أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم الدعم اللازم للصف العربي والعمل على تقويته لمواجهة أي تحدى خارجي.

٤. استخدام الإعلام الخليجي بشكل أفضل لتعميق روح المواطنة وتوعية المواطن بأهمية مجلس التعاون الخليجي وأهمية أهدافه وإتاحة المشاركة للمواطنين فى تحقيق تلك الأهداف.

٥. إجراء إصلاحات جذرية في هيكل الناتج العربي وتصحيح اختلاله، وذلك من خلال التنويع في الأنشطة الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد على مساهمة سلعة واحدة وعدد قليل من السلع الأولية في التجارة العربية. فالتنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للثروات بجهود جماعية.

المراجع

إبراهيم الدسوقي شتا (١٩٨٠). الثورة الإيرانية الصراع الملحمة النصر، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي.

إبراهيم سعده، (٢٠٠٣). الجديد تحت شمس طهران، جريدة أخبار اليوم، ١٣ ديسمبر.

أحمد منسي (٢٠٠٤). الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، تحرير: نيفين مسعد: الطريق إلى الديمقراطية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار التاسع.

إسراء شريف الكعود (٢٠١٥). السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي (آفاق مستقبلية)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات.

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي (٢٠١٦). التقرير الإحصائي السنوي.

برناد أوركاد (٢٠١٢). جغرافية إيران السياسية، جروس برس ناشرون، (ترجمة فاطمة علي الخوجة) ط١ طرابلس لبنان.

جريدة الرأي السنة الكويتية (٢٠٠٤). ٨ يوليو.

حاتم عليان محمد الحازمي (٢٠٠٥). السياسة السعودية تجاه أمن الخليج من سنة ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رندة مصطفى عبد الرحمن (٢٠٠٤). العلاقات الإيرانية السعودية (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

سعيد باديب (١٩٩٤). العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٣٢-١٩٨٣)، بيروت: دار الساقي، ولندن: مركز الدراسات الإيرانية العربية.

سلطان القحطانى (٢٠٠٦). الضربة المحتملة لإيران، جريدة إيلاف، فبراير.

عبد الرحمن عبدالله عبدالرحمن (٢٠٠٩). العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

فداء يوسف أبو جزر (٢٠٠٥). العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (١٩٩٧-٢٠٠٥).

فؤاد عاطف العبادى (٢٠١٢). السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (١٩٩١-٢٠١٢)، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ماجد كيالي (٢٠٠٤). مشاريع الإصلاح في المنطقة، تنافسات خارجية، تجاذبات إقليمية، شئون عربية، عدد ١١٩.

محسن أمين زاده (١٩٩٦). التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران، ندوة شؤون الأوسط.

محسن أمين زاده، (٢٠٠٢). التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران، ندوة شؤون الأوسط عدد ٤٨، ٢٠٠٢.

محمد السعيد عبدالمؤمن (٢٠٠٧). إيران لماذا، معوقات الاقتصاد السياسي في إيران، مختارات إيرانية، العدد ٧٩، فبراير.

محمد السعيد عبدالمؤمن (٢٠١٠). إيران جمهورية إسلامية أم خمينية، سلسلة العلوم الاجتماعية.

محمد عبدالرحمن يونس (٢٠٠٧). العلاقات الإيرانية السعودية (١٩٤١-١٩٧٩)، مركز الدراسات الإقليمية، العدد ٧.

هيثم مزاحم (٢٠٠٠). عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، شؤون الشرق الأوسط، عدد ٩٢، فبراير.

المُلخص العربي

مؤشرات ومحددات التجارة الخارجية بين دولتى السعودية وإيران

همت مهدى السيد مهدي[١]، طاهر محمد حسانين[٢]

١ - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر.

٢ - قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.

إن العلاقات الإيرانية مع دول الخليج أخذت اتجاهاً لتطبيع تلك العلاقات في معظم المجالات منها الاقتصادية السياسية، والعلاقات السياسية الخالصة، وأدت هذه العلاقات إلى عدد من التفاعلات لدول الخليج أخذه الوضع الطبيعي بينهم وبين إيران وهذا الأمر غير متعارف عليه في السابق ولأخذ أى القرار تكون من أعلى الشخصيات وبزيارات متعددة، ويعتبر النفط أكثر العوامل تأثيرا فى عملية التقارب الطبيعي خصوصاً في عهد خاتمي من سنة ١٩٩٧ حتى سنة ٢٠٠٥، وبسبب العلاقات الطبيعية بين دول الخليج وإيران تم عقد الأتفافية الأمنية بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران وذلك خلال سنة ٢٠٠١ وتعتبر هذه الاتفاقية بداية لعلاقات جيدة وجديدة بين دول الخليج ودولة إيران وخصوصاً أهم دول الخليج المملكة العربية السعودية ودولة إيران، حيث أن تسعى لزيادة مكانتها ونفوذها في المنطقة وذلك بتقاربها مع المملكة العربية السعودية، والمملكة العربية السعودية تسعى للحفاظ على أمنها وذلك بالعلاقات الطبيعية مع دولة إيران والقضاء على الخلافات بينها وبين دول الخليج، وبالرغم من ذلك فهناك عدد من عوامل التنافر ومن أهمها اولاً النزاع ما بين دولة إيران ودولة الامارات العربية المتحدة بسبب الجزر، ثانياً الأختلافات المذهبية بين إيران ومعظم دول الخليج، بالرغم من ذلك لم يكون هناك أى مشاكل فى سبيل التقارب، بالرغم من إثارة بعض الدول وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة لبعض الخلافات لسرعة تقارب العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة إيران. ولكن بسبب احتلال دولة العراق والبرنامج النووى التى تتبناه دولة إيران حدثت فى المنطقة الخليجية تطورات وتغيرات عديدة أهمها تذبذب فى علاقات دول الخليج مع دولة إيران بالرغم من أن كل الظروب تشير التقارب، فعملية تقييم مدى التقارب بين إيران ودول الخليج فى الوضع الحالي صعب إلى درجة كبيرة بسبب التغيرات السياسية المتتالية على المنطقة الخلجية والعالمية المتزايدة، فى الغالب معظم التقارب بين دول الخليج ودولة إيران يرجع إلى اقطاب الخليج وهم المملكة العربية السعودية ودولة إيران بسبب إدراكهم لأهمية التقارب. ويجب الزيادة فى محلولات تحسين العلاقات وتعميق وتطوير التقارب من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالرغم من وجود عدد من الصعوبات ليحدث ذلك، وعلى إيران إدراك أن التقارب يزداد بحل معظم المشاكل المعلقة وأن يكون التقارب لأهداف معينة ولكن دون المساس بأى دولة من دول الخليج ومن المتوقع أن العلاقات سوف تأخذ الشكل المؤسسى مع التشاور بين الأطراف وخصوصاً أقطاب الخليج مع العمل على توسيع مجالات التعاون سواء الأمنى والعسكرى وذلك ما تم استخراجه من الخطاب السياسى لأقطاب الخليج ولكن بسبب التغيرات المستمرة فى المنطقة قد يحدث أشياء أخرى وخصوصاً بسبب البرنامج النووى الإيرانى.

الكلمات الإسترشادية: الاقتصاد السعودي، الاقتصاد الإيرانى، دول مجلس التعاون الخليجى.

المحكمـــون:

١- أ.د. رجـــب محمـــد حفنـــي أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

٢- د. محمـــد أحمـــد الســـيد أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.